

الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية اتجاهاته ... محدّداته

د. كريم سالم حسين الغالبي*

المقدمة :

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) احد المتغيرات المؤثرة في تطور الاقتصادات ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية والمتمثلة بتنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الاسواق العالمية ومن المتوقع أن تزداد هذه الأهمية خلال العقود القادمة .

وتسعى البلدان النامية وبسبب قلة مواردها المالية وانخفاض مدخراتها المحلية ومعدلات نموها الى تشجيع هذا النوع من الاستثمار الاجنبي باعتباره وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات واستقرارها وتنشيط اداء القطاعات الاقتصادية وزيادة كفاءتها وتحسين أدائها .

ان تزايد اهتمام البلدان النامية بموضوع تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحفيزه وخلق المناخ المناسب له ، جاء كنتيجة ضمنية لانخفاض المساعدات الرسمية المقدمة من قبل الدول المتقدمة ، والاثار الخطيرة التي رافقت الديون الخارجية والازمات المالية التي أحاطت بالاستثمار المحفّظي في كل من المكسيك ودول جنوب شرق اسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي . ناهيك عن شحة رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق متطلبات التنمية .

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يهدف الى التعرف على اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتوزيعه الاقليمي ومناقشة اهم المحددات والعوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار لدى الشركات الاجنبية ثم التطرق الى اثاره الايجابية والسلبية على الاقتصادات النامية

وقد اعتمد البحث الاطار التحليلي الوصفي والنظري مستنداً على المصادر والبيانات المختلفة المتاحة ذات الصلة بالموضوع ... وحتى يمكن للبحث ان يكتسب منهجية علمية سليمة ، وجدنا من المناسب تضمين الدراسة المحاور الآتية :-

- اولاً :- الاستثمار الاجنبي المباشر : الاطار المفاهيمي والتأريخي .
- ثانياً :- اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .
- ثالثاً :- محدّدات الاستثمار الاجنبي المباشر .
- رابعاً :- الاثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي المباشر
- خامساً :- الاستنتاجات والتوصيات

* أستاذ مساعد الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية

أولاً: - الاستثمار الأجنبي المباشر: الإطار المفاهيمي

على الرغم من التعاريف المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign direct investment) ، إلا أنها جميعاً تضم عناصر أساسية في مقدمتها أنه استثمار طويل الأجل في أصول حقيقته ويمارس المستثمر دوراً مهماً في إدارة أمواله ، كما أنه الجزء الأكبر منه يتم عبر الشركات المتعددة الجنسية (TNES). والمفهوم العام للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يعني الاستثمار في موجودات دولة أجنبية من خلال إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة ، سواء كانت الشركة تمثل فروعاً للإنتاج أو التسويق لأي نوع من النشاط الانتاجي أو الخدمي ، بمعنى آخر هو كل استثمار يأتي من خارج الحدود الوطنية للبلد المضيف والذي يقوم به مستثمر أجنبي . وما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من غيره من الاستثمارات الأجنبية الأخرى هو الدور الفعال للمستثمر الأجنبي في إدارة موجوداته وكذلك الإشراف على تقنية المشروع ومهارات التسويق . ويذهب الدكتور عبد السلام أبو قحف إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على أنه نوع من التملك الجزئي والمطلق من الطرف الأجنبي للمشروع الاستثماري⁽¹⁾ في حين يرى جيل برتان ، في الاستثمار الأجنبي ضرورة الهيمنة على المشروع والإشراف عليه ، كون الشركات الأجنبية ترغب بامتلاك كامل أسهم المشروع وإدارته⁽²⁾ . وترى بعض المنظمات الدولية أنه لكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً يجب أن يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين (25-50%) من كامل أسهم المشروع . وعادة ما تطرح الأدبيات الاقتصادية نوع آخر من الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار المحفظة (Foreign Portfolio Investment) ، وهذا النوع من الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI) يأخذ شكل تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة والحكومية في دولة أجنبية بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار والحصول على أرباح ويتميز هذا النوع من الاستثمار بكونه قصير الأجل ويتم عادة من قبل مؤسسات التمويل أو الأفراد ، كما يفتقر إلى الرقابة الإدارية ، لذا فإن أهم ما يميز كلا نوعي الاستثمار هو البعد الإداري والبعد الزمني⁽³⁾ .

هذا ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أهم أشكال التمويل الدولي ومصادره من حيث تزايد حجم التدفقات وأهميتها النسبية لاسيما في ظل الترتيبات الدولية الجديدة والاتجاه نحو لعولمة والانفتاح على العالم الخارجي وتحرير الاقتصاد وانبساط حركة البضائع ورؤوس الأموال . وتتألف التدفقات الرأسمالية من تدفقات خاصة تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رسمية كالمنح والقروض الميسرة . ويشير الجدول (1) إلى أن معظم تدفقات الموارد المالية الخارجية إلى البلدان النامية هي تدفقات خاصة (أكثر من 80%) عام 2002 ، وقد ازدادت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي (40.8%) عام 1995 إلى حوالي (78%) عام 2002 في حين أنخفضت الأهمية النسبية للأشكال الأخرى من التمويل لاسيما استثمار المحفظة (أسهم الملكية وسندات الدين) من (26%) عام 1995 إلى (15.2%) عام

2002 وديون البنوك من (11.8% إلى -8.6%) والتدفقات الرسمية (المنح من 21% إلى 18.9%) للمدة نفسها، وهذا يدل على تزايد أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص بالقياس الى مصادر التمويل الاخرى في البلدان النامية

جدول (1)

تدفقات الموارد المالية الخارجية الى البلدان النامية

النسبة المئوية	أشكال التمويل الدولي	
	1995	2002
تدفقات خاصة	79.0	81.1
استثمار مباشر	40.8	77.7
اسهم الملكية	14.0	5.1
سندات الدين	12.0	10.1
ديون البنوك	11.8	-8.6
غيرها	0.4	-3.2
تدفقات رسمية (منح)	21.0	18.9

المصدر: World Bank, Global Development Finance (2004)

ولعل ابرز العوامل وراء هذه الزيادة في التدفقات يعود الى معدلات النمو المرتفعة في البلدان النامية مقارنة بحالة الركود الاقتصادي التي سادت الدول المتقدمة (4.6%) مقارنة (1.7%) والهبوط المصاحب له في اسعار الفائدة⁽⁴⁾ لكن العوامل الالهة تلك التي تجسدت في برامج الإصلاح الهيكلي (بما في ذلك التخصيص Privatization) وتحرير معاملات الحساب الجاري وتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية للداخل وتعاضد دور الشركات المتعددة الجنسية . وهذا ما يؤكد عودة الدور الهام الذي تؤديه مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في تلبية مصالح الدول المتقدمة، والى حد ما رغبة البلدان النامية من التحول نحو هذا النوع من الاستثمارات كرافداً مهماً للتمويل، وحصد المكاسب المرجوة والتي في مقدمتها حياة التكنولوجيا وتعزيز قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الاسواق المفتوحة وتطوير مهارات القوة العاملة الوطنية، لذا نرى ان هذه البلدان بذلت جهوداً من اجل توفير المناخ المؤاتي لاجتذاب هذا النوع من الاستثمارات . ولازال هناك جدل ونقاش مستمر بين مؤيد ومعارض حول جدوى الاستثمارات الاجنبية في تحقيق اهداف التنمية في البلدان النامية المضيفة، ولا تنتهي طالما هناك اختلاف بين اهداف ومصالح اطراف الاستثمار المختلفة . هناك من يرى في الاستثمارات الاجنبية صورة للهيمنة والسيطرة وازدياد درجة التبعية الاقتصادية، بالمقابل فان الاراء المؤيدة ترى ان الاستثمارات الاجنبية رافداً للاقتصاد كونها اداة للحد من البطالة واسلوباً لاستقدام التكنولوجيا وتعزيز ميزان المدفوعات وتوليد قيمة مضافة من المشروعات الاستثمارية الجديدة⁽⁵⁾. هذا وقد شهد الاستثمار الاجنبي المباشر مراحل تاريخية تمتد الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبالذات بعد عام 1870م . وارتبط انذاك بشكل وثيق بالسيطرة

الاستعمارية على الدول التابعة (المباشرة وغير المباشرة) والتي تمثلها البلدان النامية حالياً، واحتلت المملكة المتحدة مركز الصدارة في قيادة الاستثمار الأجنبي في تلك الفترة نظراً للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به، وبعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً بعد منتصف الخمسينات برزت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع مارشال لتعمير أوروبا، وتكاملت أسواق أوروبا مع الولايات المتحدة وزاد استثمارها في أوروبا وأمريكا اللاتينية وبعض البلدان النامية الأخرى وخلال السبعينات ومطلع الثمانينات لم يتطور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نتيجة بعض الحواجز والعقبات التي فرضتها البلدان النامية، الذي اعتبرته انتقاصاً من استقلالها السياسي والاقتصادي، أو بسبب الأخفاقات التي رافقت الاستثمارات السابقة وما نتج عنها من أضرار وأثار سلبية أو الخوف من السيطرة الأجنبية على المشاريع المحلية⁽⁶⁾، الأمر الذي جعلها تتجه إلى فرض القيود على هذه الاستثمارات والقيام بتأميم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن تفاقم أزمة المديونية عام 1982 واتساع حركة الشركات الأجنبية وتطلعها للاستثمار في الأسواق العالمية المجزية في ظل تزايد الاتجاهات العالمية الداعية إلى إعطاء الأولوية لآلية السوق، جعل عقد الثمانينات والتسعينات تشهد تحول رئيسي في مجال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤكد عودة الدور الهام الذي تؤديه مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: - اتجاهات تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

يوضح الجدول (2) تطور إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية والعربية، ونرى أن إجمالي الاستثمارات قد ازدادت بسبعة أضعاف بين عامي (2000-1990) ليصل إلى نحو (1.4) ترليون دولار، ليعود وينخفض إلى (679) مليار دولار عام 2002 أي حوالي نصف ما بلغه في عام 2000. كانت الاقطار المتقدمة أكبر مستقبل لهذه التدفقات إذ بلغت حصتها (137.5) مليار دولار وبنسبة (69%) كمتوسط للمدة (1995-1999) ثم ارتفعت إلى (415) مليار دولار وبمعدل نمو (202%) كمتوسط للمدة (1995-1999) ثم تطورت باتجاه الزيادة حتى بلغت (1133) مليار دولار وبنسبة (81.6) عام 2000. وهذا يعود إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها التغير التكنولوجي السريع وتزايد المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية وتزايد اتفاقيات الاستثمار الثنائية، إلا أنها شهدت تراجعاً حاداً في عامي

جدول (2)

اتجاهات التطور والأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب الاقطار للمدة (1990-2002)

البيانات	السنوات	الأهمية النسبية %					2000	2001	2002
		1990-1994	1995-1999	2000	2001	2002			
إجمالي الاستثمارات		199.5	594.6	1388	817.6	678.8	100	100	100

					-17.0	-41.1	133.0	198.0	-	معدل النمو
76	72.2	81.6	69.8	69	515.8	590.2	1133	415.3	137.5	البلدان المتقدمة
					-13	-48	172	202	--	معدل النمو %
		18.2	29.5	2905	157.6	219.7	252.5	174.9	58.8	البلدان النامية
					-28.3	-13.0	44.3	197.4	--	معدل النمو %
0.8	0.9	0.2	0.7	1.5	5.4	7.7	2.6	4.4	3.2	البلدان العربية
					-30.1	196.1	-41.0	37.5	-	معدل النمو %

المصدر: UNCTAD, World Investment Report. 1998, 2003.

- احتسبت النسب ومعدلات النمو من قبل الباحث.
(2001، 2002) اذ انخفضت الى (515 ، 590) مليار دولار وبنسب نمو سالبة بلغت (-48)،
(-13) على التوالي.
وكان لهذا التدهور اسباب عديدة اهمها انخفاض معدل نمو التجارة العالمية من (12.5%) عام 2000 الى (0.1%) عام 2001 و (3.1%) عام 2002 (7) ناهيك عن المناخ السياسي 6 والاقتصادي الذي افرزته احداث (11) ايلول عام 2001. الامر الذي يشير الى علاقة متباينة بين الاستثمار المباشر والتجارة الخارجية (8).
اما بالنسبة للبلدان النامية فقد شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فيها تطورا واضحا حتى عام 2000 استجابة للتغيرات في بيئة الاستثمار وقد ادت عوامل الدفع وعوامل الجذب الى حدوث طفرة هائلة في التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي اذ بلغت (58.8) مليار دولار كمتوسط (1994-1990) ثم ارتفعت الى حوالي (175) مليار دولار كمتوسط للفترة (1999-1995) وبمعدل نمو سنوي (197.4%) واستمرت بالزيادة حتى بلغت اعلى مستوى لها، اذ اصبحت (252.5) مليار دولار عام 2000 وبمعدل نمو (44.3%) وباهمية نسبية قدرها (18.2)، وهذا يعود الى تسارع التطورات التكنولوجية وتقنية الاتصالات التي عززت خطى العولمة والاصلاحات الهيكلية في اقتصاداتها، الا انها سجلت انخفاضا في عامي 2002 2001 حتى بلغت (219.7)، (157.6) مليار دولار على الترتيب وباهمية نسبية (26.9%) (23.2%) للأسباب التي تم ذكرها انفا.
اما بالنسبة للدول العربية نلاحظ بصورة عامة اتجاها تصاعديا لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، غير ان هذا النمط يتسم بتذبذبات حادة في معدلات النمو خلال المدة (2002-1990) وبضآلتها مقارنة مع حجم التدفقات العالمية، اذ بلغت (3.2) مليار دولار كمتوسط للمدة

(1990- 1994) ثم ارتفعت الى (4.4) مليار دولار وبمعدل نمو (37.5%) كمتوسط للمدة (1999- 1994) ثم انخفضت قيمتها الى (2.6) مليار دولار عام 2000 ثم عادت لترتفع الى (7.7) مليار دولار عام 2001 ثم تراجع لتصبح (5.4) مليار دولار عام 2002.

ويلاحظ انخفاض الاهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي الى البلدان العربية اذ بلغت (1.5%، 0.7%، 0.2%، 0.9%، 0.8%) لنفس السنوات على الترتيب، علماً بان حصة هذه البلدان 2% من اجمالي الناتج العالمي. هذا ويشير تقرير المناخ الاستثماري الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2004، الى ان من المتوقع ان تستقطب البلدان العربية حوالي (6.5) مليار دولار عام 2003 (9) هذا ويظهر الجدول (3) الاستثمارات التي حصلت عليها البلدان العربية كمتوسط للمدة (1990-2002) بالاضافة الى نسب متوسط الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي. ويتضح من الجدول ان مصر تصدرت مجموعة الدول العربية من حيث حجم التدفقات التي بلغت (758) مليون دولار كمتوسط للمدة المذكورة ونسبة (18.4)، تليها بالمرتبة الثانية المغرب ثم تونس والبحرين والسعودية والجزائر وبأهمية نسبية بلغت (15.9%)، (11%، 10%، 8.8%، 8%) . وقد استقبلت خمسة دول عربية (80%) من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عام 2002 شملت الجزائر (1065) مليون دولار والامارات العربية (834) مليون دولار وتونس (821) مليون دولار والسودان (713) مليون دولار ومصر (647) مليون دولار (10) ويبين الجدول ان نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي في كل من البحرين وتونس اعلى من النسبة المماثلة للبلدان النامية والتي تساوي (2.29) (11) في حين سجلت بقية البلدان نسبة متدنية تراوحت بين (0.12%-2.28%) باستثناء ليبيا التي بلغت نسبة الاستثمارات الاجنبية الى الناتج المحلي (-0.17%). هذا وبلغت نسبة متوسط الاستثمار الاجنبي الى الناتج في البلدان العربية حوالي 1.5% .

جدول (3)

متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية (1990 - 2002) مليار دولار.

الدولة	متوسط الفترة 2002 - 1990	%	نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الناتج المحلي %
الاردن	141	3.4	1.78
الامارات	157	3.8	0.29
البحرين	411	10	6.93
تونس	452	11	2.48
الجزائر	332	8	0.64
السعودية	364	8.8	0.33
السودان	191	4.6	1.48
سوريا	134	3.2	0.82

عمان	79	1.9	0.59
قطر	203	4.9	1.66
الكويت	34	0.8	0.12
لبنان	119	2.9	0.77
ليبيا	-45	-1.1	-0.17
مصر	758	18.4	1.19
المغرب	654	15.9	2.02
موريتانيا	23	0.5	2.28
اليمن	106	2.5	1.57
المتوسط العام	4112.4		1.5

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. تقرير المناخ الاستثماري في الدول العربية للاعوام 2001، 2003 - 2003, UNCTAD, World Investment Report.
- قام الباحث بأستخراج النسب اعلاه.

اما عن التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الذي اتسم با لتغير المستمر بين المناطق الجاذبة فلا تزال الدول المتقدمة تمثل الوجهة الرئيسية للاستثمارات الاجنبية المباشرة اذ تستأثر (ثلاثة ارباع) التدفقات الوافدة، ولا تزال عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود تمثل المحرك الاساسي وراء الاستثمار الاجنبي (12). ويوضح الجدول (4) التوزيع الاقليمي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد حسب مناطق الاقاليم في العالم.

جدول (4)
التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

نسبة مئوية						
السنوات	السن	دول	1986 - 1990 %	1998 %	1999 %	2000 %
البلدان المتقدمة			82	69	77	78
اوربا الغربية			39.6	39.4	45.1	52.6
الولايات المتحدة الامريكية			35	25.1	27.4	23.3
اليابان			0.9	0.47	1.2	0.7
البلدان النامية			16.8	27.2	20.7	20
امريكا اللاتينية والكاريبي			4.3	12	0.95	7.1

12	9.3	13.8	9.9	آسيا
11.4	8.9	12.4	-	جنوب شرق آسيا
2	2.1	3.1	-	أوروبا الوسطى والشرقية
100	100	100	100	العالم

المصدر:

UNCTAD, World Investment Report 1995,2001

- قام الباحث باحتساب النسب اعلاه .

حيث استمرت سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على هذه التدفقات في عقد الثمانينات من القرن الماضي وقد تجاوزت النسبة (80%) من تلك التدفقات خلال المدة (1986-1990) وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في الأهمية النسبية بلغت (35%) كمتوسط للمدة (1986-1990) تليها دول أوروبا الغربية وفي المقدمة منها المملكة المتحدة، أما اليابان فقد بلغت (0.9)%.

أما بالنسبة للبلدان النامية والتي لم تحظ إلا بنسبة لا تتجاوز (16.8) من إجمالي تدفقات الاستثمار فقد تركزت في عدد قليل من هذه البلدان هي في الغالب دول أمريكا اللاتينية وآسيا كما يتضح من الجدول (4). إن انخفاض حصة البلدان النامية من تلك التدفقات تفسرها العديد من العوامل في مقدمتها أزمة المديونية التي تضاعفت ثلاث مرات تقريباً للمدة (1980-1993) من (-1812 658) مليار دولار وارتفاع خدمة الدين من 99.5 مليار دولار إلى 191.8 مليار دولار لذات الفترة (13). ويشير الجدول (4) إلى ارتفاع نسبة هذه التدفقات الواردة إلى البلدان النامية لتصل أعلى نسبة لها (27.2) عام 1998 في حين تراجع حصة البلدان المتقدمة لاسيما الأعوام 1998، 1999 لتصبح (78%) في عام 2000. وقد استأثرت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان بنسب بلغت (52.6%)، (23.3%)، (0.7%) على الترتيب.

أما على مستوى البلدان النامية كان لدول جنوب شرق آسيا نسبة تجاوزت (50%) من مجمل التدفقات الواردة للبلدان النامية. في حين احتفظت دول أوروبا الوسطى والشرقية بنصيبها البالغ (2%) من إجمالي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. فيما يخص البلدان العربية فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظل محدوداً إذ يشير تقرير مناخ الاستثمار لعام (2004) إلى أن الاستثمار المذكور لا يتعدى (1.5) من الاستثمارات المباشرة خلال عقد التسعينات وحتى عام 2002. فيما استحوذت أربع دول عربية هي الجزائر وتونس والإمارات ومصر على حوالي ثلثي هذه الاستثمارات لعام 2002.

مما سبق يمكن القول ان معظم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية اتجهت صوب الدول الصناعية المتقدمة، بينما انخفضت حصة البلدان النامية من هذه التدفقات، اما بالنسبة للبلدان العربية مازالت تحصل على القليل من هذه التدفقات العالمية.

ثالثاً: - محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

من المؤكد ان وراء هذا التطور الكمي من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) عوامل دفع وعوامل جذب تتمثل في مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والمؤسسية التي تسود البلد المضيف، وتعتبر الاطار الذي يحدد البيئة الاستثمارية المناسبة للمستثمر. وبشكل عام تعتمد عوامل جذب الاستثمار المباشر على اربعة محددات لها صلة بالموقع او البلد المضيف والمستثمر فيه.

1- **الاطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية:** -ان وجود اطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار، هذا الاطار يتميز بالاستقرار السياسي وعدم وجود استقرار سياسي واقعي" كان او محتملاً" لايشجع على الاستثمار، كذلك الاجراءات والسياسات الاقتصادية ذات الطابع المالي والنقدي والتي يكون لها نتائج مباشرة على المستثمر الاجنبي كالانظمة المتعلقة بالاجور والاسعار وسياسات معدل الصرف ومعدل الفائدة والضرائب وسياسات التخصيص والسياسات التجارية والصناعية.

كما تؤثر البنية الاساسية تأثيراً على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين والتي تشمل خدمات الكهرباء وشبكات النقل والاتصالات، وقد اظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي، ان البنية الاساسية تحتل الترتيب الثالث بين اكبر القيود المعيقة للاستثمارات (14).

2- **الاطار القانوني والتنظيمي:** -قامت العديد من الدول في السنوات الاخيرة بجهود مقبولة لتحرير الانظمة الخاصة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل توفير مناخ استثماري ملائم . تتمثل هذه الجهود بالتشريعات الخاصة بالغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين الى هذه الدول وتسهيلات لتسيير وادارة اعمال المستثمرين (Businss Facilitation) مثل وكالات ترويج وتيسير الاستثمار وبناء السمعة وتنشيط اجراءات الاستثمار والحوافز الاستثمارية التي تشمل اعفاء المشروعات والعاملين فيها من الضرائب والسماح للمستثمرين الاجانب بتمليك الاراضي والعقارات والسماح بتحويل جزء من الارباح والاجور الى الخارج. (15).

هذا وتهدف بعض التشريعات الى معاملة الاستثمارات الاجنبية نفس معاملة الاستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والمزايا. اضافة الى ذلك تدخل الممارسات الادارية والبيروقراطية والخدمات الاجتماعية والترفيهية كعوامل مؤثرة اساسية ضمن هذا الاطار.

3- **العوامل الاقتصادية البحتة:** - تعد من المحددات الاساسية لجاذبية الدولة للاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تتمثل بحجم السوق المحلي ومعدل النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية وعوامل الانتاج الاخرى، ويمكن تقسيم العوامل الى ثلاثة عناصر (16): -

- أ- الاستثمارات التي تسعى وراء السوق ووفرتها (Market seeking) كمتوسط دخل الفرد وحجم السوق ومناطق التجارة الحرة.
- ب- الاستثمارات التي تسعى وراء كفاءة الانتاج (Efficiency Seeking) كتأثيرات اجور العمل والبيئة التحتية ووسائل النقل وغيرها من عوامل الانتاج.
- ج- الاستثمارات التي تسعى وراء الموارد والاصول الطبيعية (Asset Seeking / Resource) وهذه العوامل تبدأ أكثر أهمية وتأثيراً لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية من العوامل الاخرى المتعلقة بالحوافز والقوانين الحكومية بخصوص التسهيلات والاعفاءات.

فالنمو وحجم السوق وتوافر الموارد الطبيعية والبشرية هي عوامل أكثر حسماً في هذه المسألة. وفي هذا الصدد تشير الدلائل الى ان معظم الاستثمارات بين الولايات واليابان وأوروبا هي استثمارات ساعية وراء السوق وأكثر من نصف هذه الاستثمارات توظف في قطاع الخدمات. أما في الدول النامية فمعظم الاستثمارات تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطة وفي الغالب تكون هذه الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية وتتخذ في دول قريبة من دول شركات الأم وبعض هذه الاستثمارات يسعى أيضاً وراء الأصول والموارد في قطاع النفط والبنية التحتية لاسيما بعد عملية التخصيص (17).

4- المحددات الخارجية:- وتتضمن عوامل تدويل الانتاج كتخفيض تكاليف الانتاج وتجنب المخاطر والوصول الى مصادر التكنولوجيا والعولمة والتقدم التكنولوجي وسياسات الدول الصناعية المتقدمة التي تشكل عوامل دفع وراء هذه التدفقات. فالمعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي ومعدل الفائدة وارتفاع تكاليف الانتاج والانخفاض في كلفة المعاملات والتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، جميعها عوامل تزيد من جاذبية البلدان النامية للاستثمارات المباشرة، كما تقوم هذه السياسات بتقديم حوافز وتسهيلات لتشجيع شركاتها الوطنية لغزو الاسواق الخارجية بهدف ضمان المنافسة على اسواق لتصدير العالمية. (18).

بالإضافة الى ذلك فإن الانفتاح الاقتصادي للدولة المضيفة هو الأكثر احتمالاً لجذب استثمارات اجنبية مباشرة. ان القيام بالاستثمار في الخارج هو ليس عملية ارتجالية أو عفوية إنما تخضع للعديد من العوامل والمحددات التي ستؤثر على كفاءة وقرار الاستثمار، وهو قرار لا يتخذه المستثمر الا اذا تولد لديه شعور بالثقة وتوقع الربحية والعائد المتزايد على الاستثمار.

رابعاً:- الآثار الاقتصادية / الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي المباشر.

استمر الجدل محتتماً بين مؤيدي الاستثمار الاجنبي المباشر ومناهضة، فهناك من يرى في الاستثمارات الاجنبية صورة للهيمنة والتبعية وهناك من يرى في الاستثمارات الاجنبية رافداً مهماً في عملية تمويل التنمية الاقتصادية واسلوباً في نقل وتطوير التكنولوجيا. وقد اثبتت الفترة الحالية ان تنافس معظم البلدان النامية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين المناخ الاستثماري فيها، الا دليل على هذه الاستثمارات ودورها الايجابي في الحياة الاقتصادية.

وبموضوعية تامة يمكن القول ان الاستثمار الاجنبي سلاح ذو حدين (ايجابي وسلبى) وسيتم التطرق الى الآثار الايجابية والسلبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البلدان النامية ومنها العربية وعلى النحو الاتي:-

أ- الآثار الايجابية:-

1-يساعد على نقل التكنولوجيا عن طريق جلب الخبرات والمهارات وتدريب العاملين والمعرفة التكنولوجية (How-Know).

2-ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد يترك اثارا" ايجابية على ميزان المدفوعات (Balance of payment)، اذ يساعد على تحريك رؤوس الاموال وانشاء الشركات وعوائد الاستثمار وينعكس بصورة ايجابية على ميزان حساب رأس المال هذا من جهة ويساعد على تقليص الاستيرادات الضرورية من خلال توفير المنتجات التي كان سيتم استيرادها من الخارج وفي كسب الوقت في زيادة الصادرات والحصول على عملة اجنبية.

3-يساهم في خلق فرص عمل اضافية وتشغيل الموارد الاخرى العاطلة والتقليل من اثر البطالة وبالتالي يساهم في تحويل شريحة مستهلكة فقط الى شريحة منتجة.

4- ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثار مهمة في تحويل الموارد الطبيعية والمواد الى سلع ومنتجات مصنعة، الامر الذي يساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة وخلق قيمة مضافة جديدة.

5- المساهمة في تحويل عملية التنمية وتقليل فجوة الموارد الناتجة عن زيادة الاستثمارات المطلوبة عن المدخرات المحلية، ويشكل اضافة مباشرة الى تكوين رأس المال الثابت المحلي.

6- يعد (FDI) وسيلة مكتملة ومشجعة للاستثمارات الوطنية، لاسيما عندما يحفز رأس المال الوطني للمساهمة في المشروعات او في اقامة مشروعات مماثلة او توجيه الموارد المالية المحلية نحو المشروعات المكتملة لتلك الشركات الاجنبية.

ب- الآثار السلبية

1- تشير التجارب التاريخية في العديد من البلدان النامية ان المستثمر الاجنبي عادة ما يتجه صوب المشروعات التي تحقق له اعلى ارباح وبأسرع وقت وبغض النظر عن حاجة ومتطلبات التنمية في البلد المضيف.

2- غالبا" ماتستقدم الشركات الاجنبية المستثمرة تكنولوجيا تتناسب واحتياجاتها في تنفيذ مشاريعها وليس من اولوياتها تطوير التكنولوجيا المحلية في البلدان المضيفة.

3- منافسة الاستثمار المحلي والشركات الوطنية على الموارد المالية والمادية النادرة والحصول على الاسواق المحلية والعالمية (19).

4- يرى عدد من الاقتصاديين ان تصاعد دور الشركات المتعددة الجنسية قد يؤدي اضافة الى استغلال الايدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية الى فقدان الاستقلال وتعميق التبعية الاقتصادية والتخلف (20).

5- قد يترك اثار سلبية على ميزان المدفوعات من خلال استنزاف رأس المال في البلدان المضيفة عن طريق تدفق سنوي للأرباح المتحولة الى الخارج وتسرب جزء كبير من الدخل على المدى البعيد .

الاستنتاجات والمقترحات :- يمكن التوصل من خلال البحث الى العديد من الاستنتاجات والمقترحات وعلى النحو الاتي:-

أ- الاستنتاجات

- 1- مثل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) اهم اشكال التمويل الدولي التي تعتمدھا البلدان النامية من حيث الحجم والاهمية النسبية التي بلغت نحو (77.7%) من اجمالي التدفقات الرأسمالية عام 2002 .
- 2- ان تحول البلدان النامية نحو هذا النوع من الاستثمار قد يؤشر مدى اهمية وامكانية وجدوى هذه التدفقات في توسيع قاعدة الاقتصاد وتنوع مصادر الانتاج ونقل التكنولوجيا.
- 3- تراجع حصة البلدان النامية من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في عامي (2001، 2002) بعد ان بلغت اعلى مستوى لها عام 2000 اذ وصلت الى (252.5) مليار دولار .
- 4- مازالت البلدان العربية تحصل على نسبة متدنية جدا من هذه التدفقات الاجنبية لاتتجاوز (1.5%) بالرغم من تهيئة وتحسين المناخ الاستثماري والاجراءات المتعلقة بتشجيع النشاط الاستثماري والاصلاحات الهيكلية في بعض هذه البلدان.
- 5- اوضحت الدراسة تطورا "كمي ملموس في اتجاهات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر التي تزايدت (سبعة) اضعاف بين عامي (1990، 2000) ليصل الى نحو (1.4) تريليون دولار وكان للبلدان المتقدمة حصة الاسد من هذه التدفقات.
- 6- يخضع الاستثمار المباشر للعديد من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية التي ستؤثر على كفاءة قرار الاستثمار ،وتشكل بالمحصلة عوامل جذب لهذه الاستثمارات .وتعد العوامل الاقتصادية البحتة المتمثلة في النمو وحجم السوق ومدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية هي الاكثر حسما في هذه المسألة.
- 7- يترتب على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اثار ايجابية واخرى سلبية ويبدو ان سعي البلدان المتقدمة الى تشجيعه واجتذابه ،له دلالة على اهميته الاقتصادية لاسيما في مجال تمويل فجوة الموارد وزيادة قدرة الاقتصاد على الانتاج والتوظيف.
- وفي كل الاحوال تتوقف طبيعة هذه الاثار او النتائج على مدى وجود ادارة سليمة وفاعلة للاقتصاد، قادر على التعامل بحذر مع هذه الاستثمارات وتوجيهها بالشكل الذي يخدم ويساعد على تحقيق برامج التنمية.

- 11- د. علي البلبل وآتين فتح الدين، التدفقات الرأسمالية الأجنبية والبيئية في الدول العربية، بحوث ومناقشات الندوة من 23-24 شباط ابو ظبي الامارات العربية 2005، ص191. التي نظمها صندوق النقد العربي بعنوان ((التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والافاق)).
- 12- زايري بلقاسم وكوبالي بغداد، العوامل والمحددات المساعدة على ترقية الاستثمارات الأجنبية بحث مقدم الى مؤتمر المناخ المالي والاستثماري الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك في 29-31 اربد -الأردن 2002. ص4.
- 13- د. قحطان السامرائي. مصدر سابق، ص109 .
- 14- زايري بلقاسم. مصدر سابق، ص12.
- 15- د. عبدالسلام ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي/الاسكندرية، المكتب العربي الحديث 1991، ص423.
- 16- د. علي البلبل. مصدر سابق. ص189.
- 17- نفس المصدر، ص189.
- 18- The World Bank, World Development Report 1985 July, 1985, P13
- 19- د. سمير امين، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان ((التنمية المستقلة في الوطن العربي)) لك2، بيروت 1987. ص187.
- 20- د. رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجيهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة- دار المستقبل العربي، بيروت، 1993. ص 237-240.